الأمم المتحدة

A/C.6/52/SR.31

Distr.: General

11 February 1998
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومكا . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/52/524)

١ - **السيد أدوي أنيم** (غانا)، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه: قال إن وفد بلده لاحظ تطور البرنامج وجهوده لزيادة ميزانيته أو على الأقل الإبقاء على مستواها الحالي بالنسبة لبعض برامجه التدريبية إن لم يكن لجميع البرامج.

٢ - وقال إن برنامج المساعدة يؤدي دورا كبيرا في تعزيز حكم القانون لأنه يموّل تدريس القانون الدولي في الجامعات ونشره في أوساط الموظفين الحكوميين ونقابات المحامين الخواص. وقال إنه بالرغم من تواضع ميزانيته فقد عزز البرنامج نوعية أنشطته التدريبية بدرجة كبيرة مما أسفر عن زيادة في عدد مقدمي الطلبات الراغبين في المشاركة في مختلف حلقاته الدراسية وزمالاته وبلغ حجم الزيادة في بعض الحالات نسبة ١٠٠ في المائة. وأصبح الآن البرنامج، الذي وضع أصلا للبلدان النامية، مطلوبا أيضا في البلدان المتقدمة النمو.

٣ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن البرنامج واحد من البرامج القليلة جدا التي يقدم الأمين العام بشأنها تقارير إلى اللجنة السادسة كل سنتين فإن الأمين العام يجري مشاورات مع اللجنة الاستشارية على أساس سنوي. وقد اجتمع أعضاء اللجنة الاستشارية في عام ١٩٩٦ ثم في تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٩٧ للنظر في مشروع تقرير الأمين العام (A/52/524). وقد أعيد تنظيم التقرير لتجنُّب تكرار المواد المعروضة في وثائق أخرى. وتجدر الإشارة بصفة خاصة الى النوعية الرفيعة التي تميزت بها البرامج المقدمة في فترة السنتين الماضية مما أدى إلى ما أشار إليه من زيادة كبيرة في الطلب.

٤ - وقال إن اللجنة الاستشارية رحّبت في اجتماعها المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر بالمقترحات الرامية إلى تعزيز فعالية البرنامج وبمبادرة الأمين العام المتعلقة بإنشاء مكتبة سمعية - بصرية للقانون الدولي بالأمم المتحدة (A/52/524، الفقرة ٨٩ والمرفق). وستتيح المكتبة إمكانية تقديم المساعدة للدول ولا سيما للدول النامية ولمؤسسات التعليم العالي فيها في إدماج الدورات الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي في مناهجها، كما ستوفر الفرص لتدريب الموظفين الحكوميين المعنيين بالمسائل المتعلقة بالقانون الدولي. وسوف يمول المشروع، الذي لم تخصص له ميزانية سنوية، من التبرعات.

٥ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية يساورها القلق بشأن الميزانية المخصصة لبرنامج المساعدة والتي خُفضت في عام ١٩٩٧ بمبلغ ٣٠٠ ٢٣ دولار. وكان من رأي عدد من أعضاء اللجنة الاستشارية أن التخفيض لا مبرر له نظرا لأن ميزانية البرنامج صغيرة نسبيا. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تأمل أن تتخذ اللجنة السادسة التدابير اللازمة في هذا الصدد.

٦ - ثم عرض مشروع القرار A/C.6/52/L.17 الذي يشابه القرارات السابقة المتعلقة بالمسألة ذاتها. وقال إنه أدرجت فقرة جديدة يطلب فيها من الأمين العام أن يعيد النظر في الميزانية البرنامجية المخصصة لبرنامج المساعدة لفترة السنتين التالية ولفترات السنتين المقبلة وذلك بغرض تعزيز البرنامج وتقويته. وعلى غرار القرارات السابقة المتعلقة بهذا البند، تحث الفقرة ١٣ جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، إقليمية كانت أو عالمية، على بذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف والاضطلاع بالأنشطة المتوخاة في الباب الرابع من برنامج الأنشطة للفصل الأخير (١٩٩٧-١٩٩٩) من العقد.

٧ - وأكد على أهمية تقديم المساهمات المالية للبرنامج وعلى الحاجة لأن تقوم الدول التي في وسعها المساهمة بذلك مهما كان المبلغ صغيرا. واختتم حديثه معربا عن الأمل في أن تعتمد اللجنة السادسة مشروع القرار بتوافق الآراء.

٨ - السيد غاو فنغ (الصين): قال إن الحكومة الصينية ظلت تولي أهمية كبيرة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية للدور الذي يؤديه القانون الدولي في العلاقات الدولية وتعمل بنشاط على تعزيز التبادل مع البلدان الأخرى على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وعلى أساس الأعراف الأخرى للعلاقات الدولية.

٩ - وقال إن الصين تتبع منذ عام ١٩٧٨ سياسة إصلاح وانفتاح على العالم الخارجي وتعمل جاهدة للتعجيل بتثبيت الديمقراطية وحكم القانون. وأضاف أن أول برنامج أكاديمي في القانون الدولي تم تنفيذه في عام ١٩٧٩ بجامعة بيجين. وتضم أكثر من عشر من كليات ومعاهد القانون في الصين الآن شُعَب القانون الدولي الخاصة بها كما تقدم خمس جامعات برامج في القانون الدولي كما تقدم ١٧٥ كلية قانون دورات دراسية في القانون الدولي مفتوحة لطلاب القانون وغيرهم من الطلاب. وأنشئت في بعض الجامعات مؤسسات بحثية في مجال القانون الدولي. وفضلا عن ذلك وفي ضوء التوسع الذي تشهده العلاقات الاقتصادية الدولية وعلاقات الصين التجارية والاقتصادية مع البلدان الأخرى استحدث برنامج للقانون الاقتصادي الدولي في بعض الجامعات. وقد كونت الصين الآن فريقا من أساتذة القانون الدولي من مختلف الفئات العمرية وقامت بتجميع مجموعة شاملة من مواد التدريس في مجال القانون الدولي.

١٠ - ومضى يقول إن حكومته أوفدت طلابا متخرجين وخبراء في القانون الدولي من مختلف المهن إلى الخارج بغية تعزيز التبادل والتعاون الدولي. وفي الوقت ذاته يأتي عدد متزايد من العلماء والطلاب الأجانب إلى الصين للدراسة ولتقديم المحاضرات. وأضاف أن حكومة بلده أشرفت في بداية عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات أخرى، على الحلقة الدراسية المعنية بالبلدان النامية والقانون البيئي الدولي التي عقدت في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩١. كما استضافت بنجاح أيضا الحلقة الدراسية المعنية بالبلدان النامية والقانون الدولي التي انعقدت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢.

١١ - واستطرد يقول إن بعض المؤسسات والمنظمات البحثية غير الحكومية في الصين تقوم بدور حيوي في تعزيز التبادل والتعاون في مجال البحث في ميدان القانون الدولي، منها الجمعية الصينية للقانون الدولي والجمعية الصينية لقانون البحار. وقد ساهمت الأنشطة التي اضطلعت بها هاتان المؤسستان بأنفسهما أو بالتعاون مع

الوكالات الحكومية مساهمة كبيرة في الأنشطة البحثية في مجال القانون الدولي في الصين وفي الممارسة الدبلوماسية للحكومة الصينية. وقال إنه يود أن يذكر أيضا أن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بقوانين الفضاء والطيران وتطبيقاتها انعقدت في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ في بيجين. وقد اشترك فيها ١٠٠ خبير وشخصية بارزة من أكثر من عشرة من البلدان والمنظمات الدولية وأعطى نجاحها قوة دفع لتطوير قانون الفضاء والطيران الدولي وتعزيز التفاهم والتعاون في ذلك المجال في أوساط المجتمعات الأكاديمية والتجارية في مختلف البلدان.

١٢ - ومضى يقول إن الأنشطة سالفة الذكر تبيّن الانجازات التي حققها بلده في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه وقال إن حكومة وشعب الصين سوف يواصلان الجهود من أجل تحقيق ذلك الهدف.

١٣ - **السيد حمدان** (لبنان): قال إن الحلقات الدراسية التي نظمّت ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه هي حلقات مهمة جدا وينبغي بالتالي بذل الجهود لزيادة عدد الأفراد المستفيدين منها. وقال إنه يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لعقد الحلقات الدراسية في وقت واحد في بلدان مختلفة مما يساعد بالتالي في نشر المعلومات بشكل أكبر. كما يمكن أيضا إبرام اتفاقات مع كليات القانون في بعض الجامعات لتنظيم مؤتمرات عن بُعد عن طريق نظام التعلم عن بُعد. وهكذا لا يستفيد من الحلقة الدراسية المشاركون الحاضرون في الحلقة الدراسية فحسب وإنما أيضا أكثر من ٢٠٠ أو ٣٠٠ مشارك في كل بلد. كما أن من المهم أيضا دعوة العلماء من مختلف النظم القانونية لتقديم محاضرات عن مواضيع الحلقة الدراسية من أجل زيادة التفاعل بين مختلف النظم القانونية وتعزيز فهم أفضل للقانون الدولي.

١٤ - وقال إن وفد بلده يشكر البلدان التي ساعدت في تمويل البرنامج ويأمل أن يستمر تزايد عدد البلدان التي تقدم تبرعات لأنشطة البرنامج وقال إن وفد بلده يؤيد في هذا الصدد المقترح الذي قدمه ممثل غانا.

١٥ - ومضى يقول إن من المهم أيضا توسيع نطاق الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية لا سيما تلك المتعلقة بمجال القانون التجاري الدولي والقانون البيئي وقانون حقوق النشر والقضايا الأخرى التي تؤثر في الجوانب الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية للبلدان وفرص مشاركتها في تدويل الاقتصاد.

١٦ - ومضى يقول إن وفد بلده يرى أنه يتعين على مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية أن يشجع، بالتعاون مع مكتب الاتصالات والخدمات الإعلامية على استخدام تكنولوجيا نقل البيانات عن طريق شبكة الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات والوثائق بما فيها المعاهدات بواسطة الحاسوب مما يتيح زيادة التشاور بشأن هذه المعلومات. وقال إن وفد بلده يؤيد أيضا إنشاء مكتبة الأمم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي ويرى ضرورة أن تحث الأمانة العامة البلدان على تقديم المعلومات مثل المواد المرجعية التي تحتاج اليها المكتبة حتى يمكن نقل معلومات عملية بقدر أكبر إلى الجامعات ومدارس القانون على نطاق العالم عن طريق المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة. وقال إنه يمكن بهذه الطريقة إنشاء آلية للتعاون لا تقتصر على مشاركة الحكومات فحسب بل وتضم أيضا الحقوقيين المهتمين بالبرنامج.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/C.6/52/L.12 و L.5 و L.4/Rev.1)

١٧ - الرئيس: لفت الانتباه إلى مشروع القرار A/C.6/52/L.12 وهو مشروع القرار العام المتعلق بالبند ١٤٦ من جدول الأعمال المقترح من الفريق العامل المعني بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وقال إنه إذا لم يكن هناك أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

١٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.6/52/L.12 بدون تصويت.

١٩ - الرئيس: لفت الانتباه إلى مشروع القرار A/C.6/52/L.5 المقترح من رئيس الفريق العامل المعني بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي بشأن التدابير الواجب اتخاذها المكرسة للاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام وباختتام عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي. وقال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

٢٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.6/52/L.5 بدون تصويت.

٢١ - الرئيس: لفت الانتباه إلى مشروع القرار A/C.6/52/L.4/Rev.1 المعنون "مشروع مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية"، الذي قدمته ١٩ دولة من الدول الأعضاء.

٢٢ - السيد حمدان (لبنان): قال إن وفد بلده كان يفضل لو أن رئيسة الفريق العامل هي التي اقترحت مشروع القرار كما فعلت في المشاريع السابقة. وقال إن وفد بلده يود فضلا عن ذلك الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٣ - السيد انخسايخان (منغوليا): عرض مشروع القرار المعنون (مبادئ توجيهية للمفاوضات الدولية) (A/C.6/52/L.4/Rev.1) بالنيابة عن مقدميه، وقال إن تبادل الآراء المفيد الذي اشترك فيه أكثر من ٤٠ وفدا قد أكد أهمية الموضوع. كما أن التعليقات والمقترحات ذات الطابع الموضوعي والأخرى المتعلقة بالصياغة التي قدمتها الوفود ستساعد في تحسين محتوى مشاريع المبادئ. وقال إنه لا توجد دوافع خفية وراء وضع المبادئ التوجيهية واعتمادها. أما الحذر الذي أبدته بعض الوفود في البداية فهو أمر مفهوم نظرا لأن البند جديد ويحتاج للوقت لدراسته، وقال إن وفد بلده يؤكد مرة أخرى أن المشروع لا يحاول اطلاقا تقييد حرية الاختيار في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أو تدوين قواعد للمفاوضات الدولية وهو أمر يستحيل قانونيا وسياسيا. وأعرب عن أمله في أن تناقش تلك المسائل في مرحلة لاحقة.

٢٤ - ومضى يقول إن ديباجة مشروع القرار تؤكد أهمية الدور الذي تتميز به المفاوضات الدولية. وأشار في ذلك الصدد إلى الفقرتين ٥ و ٦ من الديباجة. وقال إن الجزء المشتمل على المنطوق من مشروع القرار يوجز الإجراءات التي ينبغي اتباعها عند مواصلة دراسته. وبالتالي سيجري النظر في البند في الدورة المقبلة للجمعية العامة في إطار البند "عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي" من جدول الأعمال وهو أمر معقول نظرا لأن الباعث الرئيسي لوضع المبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية يتفق بشكل كامل مع أهداف العقد. وسيساعد ذلك أيضا

على تفادي الحاجة إلى إنشاء آلية أخرى لدراسة البند الفرعي. ومن المنطقي أيضا أن يشرع الفريق العامل في النظر الموضوعي في مشروع المبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية الوارد في المرفق الثاني من الوثيقة A/52/141 بعد استلام تعليقات ومقترحات الدول والمنظمات الدولية المعنية. وقال إن مقدمي مشروع القرار يأملون في اعتماده بدون تصويت.

٢٥ - **السيدة الفاريز نونيز** (كوبا): قالت إن وفد بلدها يود أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٦ - **الرئيس**: أضاف كوبا ولبنان إلى قائمة مقدمي مشروع القرار وقال إنه إذا لم يكن هناك اعتراض فسيعتبر أن اللجنة تود اعتماد المشروع بدون تصويت.

٢٧ - **اعتمد مشروع القرار A/C.6/52/L.4/Rev.1 بدون تصويت.**

٢٨ - **السيد فرشتبوم** (جزر سليمان): شكر ممثل منغوليا على عرضه لمشروع القرار وللمرونة التي أظهرها وفد بلده في المفاوضات واقترح النظر في إمكانية الجمع بين أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومختلف أحكام القرارات المتعلقة بالمفاوضات الدولية في وثيقة تُقدم كأساس للنظر في المبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية في المستقبل. وقال سيكون من المفيد لو حصل الفريق العامل على تلك الوثيقة أثناء نظره في البند الفرعي في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

٢٩ - **السيد كاريف** (الاتحاد الروسي): طلب من الأمانة العامة أن توجّه نظر الدوائر الملائمة إلى شتى المشاكل المتعلقة بالترجمة الروسية لمشاريع القرارات الثلاثة المعتمدة للتو.

٣٠ - **الرئيس**: قال إن الأمانة العامة قد أحاطت علما بطلب الاتحاد الروسي المتعلق بإجراء التصويبات الملائمة قبل انعقاد الجلسة العامة للجمعية العامة، ثم أعلن أن اللجنة قد أكملت نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.